نظام الحكم العثماني:
شرعية العرش بين الدم والفتوى

لم يكن نظام الحكـم في الدولة العثمانية قائمًا على مبـدأ الوراثة المنتظمة أو التسلسـل الهادئ في انتقال السـلطة، بـل تميّز منذ بدايته بالدمويـة والصـراع. فقـد كان السلاطين الأوائل يجمعون بين التربية العسـكرية القاسية والنزعة التوسـعية، وكان الابـن عـادةً يخلـف أبـاه في السلطنة، لكن ليس بالضرورة أن يكون الأكبر سنًّا، مما جعل الصراع على العرش مشـهدًا متكررًا في التاريخ العثماني.

> "حين صار قتل الإخوة سياسة حكم، وصار العرش لا يُورث إلا على أطلال القرابة."

وقد سجّل المؤرخون واحدة من أعنف هذه الصراعات بعد معركة أنقرة (1402م)، حين تنازع أبناء بايزيد الأول على الحكم لعشـر سـنوات كاملة، حتى غرقت تلك الحقبة في المصادر العثمانية بـعهد الفتنة. كان هذا الصراع إيذانًا بولادة تقليد دموي داخل البيت العثماني، إذ باتت المنافسـة على العرش خطرًا وجوديًا على السلطان نفسه، فظهر الحل الذي اعتُبر شرعيًّا: قتل الإخوة.

تكرّس هذا العرف رسمياً في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح)، الذي وضع نصًا شهيرًا موجَّهًا إلى من يخلفه في السـلطنة، جاء فيه: "وعلى أي واحد من أولادي تؤول إليه السـلطنة أن يقتل إخوته، فهذا يناسب نظام العالم، وإن معظم العلماء يسمحون بذلك، ولهذا فعليه أن يتصرف بمقتضاه". بهذا النص أصبح القتل مشروعًا سياسـيًا يلبس عباءة الفقه، وتحول من إجراء اضطراري إلى جزء من نظام الحكم وإدارة السلطنة. وكي يُسـكت المعترضين، جرى تبريره بأنه يهدف إلى الحفاظ على نظام العالم ومنع الفتن، وأن الأكفأ هو من ينفذ هذا الحكم، بمعاونة رجال القصر والإنكشارية.

تعدد الأنظمة وصناعة الخليفة من ثلاثة أصول

تأرجـح نظام الحكم العثماني بيـن ثلاثة تقاليد متناقضة: النظام القبلي الآسـيوي الذي حمله العثمانيون من أواسـط آسـيا، وهو نظام بدوي رعوي يفتقر إلى البناء المؤسسـي. والنظام الروماني الإمبراطوري الذي اسـتعار منـه العثمانيون أسـاليب الإدارة المركزية والبلاط الملكـي. كذلك النظام الإسلامي العربي الذي حاولوا تقليده لكسب شرعية دينية في العالم الإسلامي. ومن تداخل هذه الأنظمة الثلاثة نشأ كيانٌ هجين، لا هو بالإسلامي ولا الإمبراطوري المدني، بل مزيج من الوراثة القبلية والاستبداد العسكري والرمزية الدينية.

تُجمِع المصادر العثمانية والمحدثة على أن السـلطان محمد الثالث، الذي تولى الحكم سـنة (1594) وهو في التاسعة والعشرين من عمره، ارتكب أكبر مجزرة داخلية في تاريخ آل عثمان، يقول عنها محمد فريد بـك في كتابه تاريخ الدولة العلية العثمانية: "وتولى بعد مـوت أبيه مراد الثالث ابن صفية الإيطالية الأصل، وكان له تسـعة عشـر أخاً، فأمر بخنقهم قبل دفن أبيه، ودُفنوا معه تجاه آيا صوفيا". ويضيف أن السـلطان سـار على نهج أسلافه في عدم الخروج إلى الحروب، وترك شـؤون الدولة في يد وزرائه، فضعفت أحوال السلطنة وتوالت هزائم جيشها. حتى أن شيخه ومعلمه نصحه بالخروج بنفسه إلى الجبهة لإنقاذ العرش، فامتثل لذلك.

لكن ما يثير العجب أن المؤرخين الذين نقلوا حادثة قتل الإخوة وصفوا السلطان بأنه تقيٌّ محبٌّ للعـدل والإنصاف، وكأن القتل أصبح من لوازم الحكم العادل، وهو ما يؤكد أن هذا الإجراء لم يعد جريمة بل نظامًا رسميًّا واجب التنفيذ.

الفتوى تُبرّر، واللّم تُلَمّم

في لحظات احتضاره، جمع السـلطان محمد الثالث وزراءه والمفتي وقضاة العسكر وقال لهم: "أشـهدكم أني عهدت لولدي أحمد بالملك من بعدي"، ثم أوصى ابنه قـائلاً: "ولا تقتل أخاك مصطفى". كانـت تلك الوصيـة بمثابة ندم متأخر في نظـامٍ لا يعترف بالرحمة عند انتقال السـلطة. والغريب أن المؤرخين حاولوا تبرئة السـلطان من دماء إخوته، فنسـبوا أفعاله إلى تأثيـر والدته صفية ذات الأصل الإيطالي، التي وصفوها بأنها السلطانة المتحكمة في قراراته. وهكذا جرى تصوير القتل على أنه مؤامرة نسائية داخل الحرملك أكثر من كونه قرارًا سلطانيًّا متعمدًا.

تقديس الشيوخ والأولياء... وجه آخر للسلطة

كان السلاطين العثمانيون يميلون إلى التصوف ويؤمنون بكرامات الأولياء، فكان شـيوخ الطرق الصوفية ركنًا من أركان البلاط، يباركون الجلوس على العرش ويبررون الحروب. وقد عبّر السلطان محمد الثالث عن تعلقه بشيخه سعد الدين بأبيات شعرية قال فيها:

أدعوك كي تتم لي المقاصِدا

وتقمع المانِعَ والمعانِدا

وكيف لا، ونصري حاصلٌ من سعدِ

تضيءُ نورًا للورى وتهدِي

وفي المقابل، خاطبه الشـيخ بقوله: "أنا معك أسـير حتى أخلّص وجودي من الذنوب، فإنني بها أسـير". كان هذا التبادل الصوفي بين السلطان وشيخه غطاءً روحانيًا لسلطة دنيوية تقوم على الفتوى والقتل باسم الدين.

يذكر كتـاب الدولة العثمانية المجهولة أن السـلطان محمد الثالث كان ضعيف الشـخصية، سـاذجًا وموسوسًـا، خاضعًا لتأثير والدته صفية، ويضيف: "كان أكثر السلاطين استغلالًا لمسألة قتل الإخوة اسـتغلالًا سيئًا، إذ أعدم تسعة عشـر أخًا اسـتنادًا إلى فتاوى ضعيفة". ورغم اعتراف المؤلفين بضعف تلك الفتاوى، فقد اعتمد عليها النظام العثماني لتبرير سياسـات العرش القائمة على القتل، لا على الشـورى أو البيعة. وهكذا، غدا اعتلاء العرش سياسـة دم لا خلافة دين، وشـمي السلطان صاحب العرش.

لقد كانت سياسة قتل الإخوة واحدة من أكثر سمات الحكم العثماني بشاعة، إذ جعلت الدم قرين العرش، وأقامت شرعيتها على فتاوى شكلية تفتقر إلى الأساس الشرعي. فكيف يمكن أن ينظر الشعب إلى حكّامه بعد أن شـاهد السـلطان يبدأ ولايته بقتل إخوته؟ أهو نظام رعبٍ مقنّـن، أم عقيدة حكم لا نرحم؟. مهما كانت الإجابة، يبقى هذا المشهد شاهدًا على مأساة إنسانية وسياسية، تم فيها خلط الدين بالسلطة، والفتوى بالدم، والعدل بالخوف.

المراجع:

إسـماعيل ياغي، الدولـة العثمانية في التاريخ الإسلامـي الحديث (الرياض: مكتبة العبيكان، 1995).

2. أحمد عبدالرحيم، في أصول التاريخ العثماني (القاهرة: دار الشـروق، 1993).

3. محمد بن أبي السـرور البكري، نصرة أهل الإيمـان بدولة آل عثمان، تحقيق: يوسف الثقفي (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1995).

4. إسماعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية (بيروت: د.ن، 1989).

5. إبراهيم حليـم بك، التحفـة الحليمية في تاريخ الدولـة العثمانية (القاهرة: د.ن، 1905).

6. محمد فريد بـك المحامي، تاريخ الدولة العليـة العثمانية، تحقيق: إحسان حقي (بيروت: دار النفائس، 1983).

7. أحمـد آق كوندز وسـعيد أوزتـورك، الدولـة العثمانيـة المجهولة (إسطنبول: وقف البحوث العثمانية، 2014).